القِرَى

لِقَاصِدِ أُمِّ القُرَى

تأليف

الحافظ أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر
محبّ الدين الطبري ثم المكي

المولود سنة ٦١٥ — المتوفى سنة ٦٩٤ هـ

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

١ — قال الله سبحانه فى كتابه العزيز فى الآيات (١٢٧ ـ ١٢٩) من سورة البقرة : « وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١٢٧) رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١٢٨) رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتٰبَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٢٩) .

٢ — وقال الله سبحانه فى الآيتين (٩٦، ٩٧) من سورة آل عمران : « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ (٩٦) فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنٰتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللّٰهَ غَنِىٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ » .

٣ — وقال تعالى فى (الآيات ٢٦ ـ ٢٩) من سورة الحجّ : « وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَلاَّ تُشْرِكْ بِى شَيْئًا ، وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢٦) وَأَذِّنْ فِى النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (٢٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللّٰهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعٰمِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ (٢٨) ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ، وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (٢٩) .

الحمدُ لله الذى أنزل القرآن نورا وهُدًى للناس ، وجعل رسالة محمد عليه الصلاة والسلام رحمة لجميع الأمم والأجناس .

أما بعد ، فهذا قَبَس من نور الله ، يتضمن مناسك الحجّ فى الإسلام ، مُحَدَّدة المَعالم ، معرَّفة المَوَاسم ، فى نَسَق جامع ، ومَنْهَج واضح رائع ، جعله مؤلِّفه دليلا مُرشدا لُحجَّاج المسلمين ، وقِرًى لقاصد أُمّ القُرَى ، لزيارة البيت العَتيق .

شىء من تاريخ الحج

أسَّس إبراهيم وإسماعيل الكَعْبة لِعبادة الله وحْده، فى زمن عمّت فيه الوَثَنِيّة أكثر بلاد الدنيا، ودعا إبراهيم الناس إلى حج هذا البيت الأول ، الذى انبثقتْ فيه أنوار الهداية الرَّبانية بدين التوحيد، فهَرَع الناس إليه من كل فج عميق، يأخذون عنه قواعد الدِّيانة، وأصول المِلَّة ، ويتخلَّصُون من أوزار الوَثنية وأوضارها ، إلى عقيدة التوحيد السَّهلة الواضحة .

وقد انتشر دين إبراهيم فى جزيرة العرب ، فكانت قبائلهم تحُجّ البيت ، وتُعَظِّم حُرُماته ، على مارسمه لهم أبوهم إبراهيم من ضروب النسُك ، ولَبِثُوا على ذلك أحقابا ، إلى أن نَسُوا معالم تلك الديانة ، بتقادم الزمن ، وبما عمهم من جَهْل ، وبقلة ظهور المذكِّرين والمجدِّدين ، من الأنبياء والمُعَلِّمين ، وباختلاطهم بمن حولهم من الأمم ، وأخذهم عنهم ضروبا من النسُك والعبادات الوَثَنِيَّة ، والنِّحَل الغريبة ، نقلوها إلى جزيرتهم ، بعد أن نَسُوا ديانتهم ، حتى بلغ من جهلهم أن نَصَبوا الأصنام التى جلبوها من البلاد الخارجية ، حوْل الكعبة ، وفى جوفها . وجاء الإسلام وهم على هذه الحال من فَوْضَى الدِّيانات والعقائد ، حتى كان فى جزيرة العرب عند ظهور الإسلام مُعْظَم الديانات والنِّحَل المعروفة فى العالم ، ومع ذلك كانت بقِيَّةٌ من ذكريات دين إبراهيم وإسماعيل تُطيف برءوس المُتَحَنِّفين والمُتَأَلِّهِينَ منهم ، وبخاصّة ما اتصل منها بشئون الحج ، فإنه كان أوضح مظاهر ذلك الدين القديم ، وإن كان مختلطا بما لابسه من مذاهبَ وبِدَع وخُرافات .

ولما قوى الإسلام ، ودخل فيه أكثر العرب ، حجّ النبيّ حجّة الوداع الكبرى ، فى السنة العاشرة من الهجرة ، وحجّ معه عشرات الألوف من المسلمين ، يقتدون به ، ويأخذون مناسكهم عنه ، فجدّد شعائر الحج وسننه وآدابه ، وردها إلى مثل صورتها الأولى على عهد إبراهيم وإسماعيل ، مُبَرَّأةً مما دخلها من البِدَع والفساد . واحتذى المسلمون فعل النبي فى الحج احتذاء غاية فى الدِّقة ، ولم يتركوا صغيرة ولا كبيرة ، مما يعرض للحاجّ منذ خروجه من بيته إلى أن يعود إليه ، إلا سألوه عنها ، وحفظوا كل لفظة نطق بها صَلى الله عليه وسلم ، مع الحِرْص البالغ ، والوَعْى الذى لا مثيل له ، يتنافس فى ذلك شبابهم وشيوخهم ، ورجالهم ونساؤهم ، وسادتهم وعبيدهم ، حتى أحْصَوْا جميع أعماله صلى الله عليه وسلم وأقواله ، إحصاء لم يُؤثَر فى تاريخ أمة من الأمم مع زعيم من زُعمائها ، أو حكيم من حُكمائها .

حكمة اشتراع الحج

فرض الإسلام الحجّ على المسلمين القادرين عليه فى قول القرآن الكريم : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً » . ولهذه الفريضة من الفضائل النفسية والاجتماعية مالا يخفى على المتأمل .

فمن أول تلك الفضائل تعظيم ذلك البيت المُقَدَّس وعِمارته ، إذْ هو الرمز الباقى لقيام ديانة التوحيد فى الأرض ، وخلاص الإنسان من فوْضَى الوَثنية ، والنِّحَل الزائغة الضالّة : « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكاً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ » .

* * *

ومن ذلك تعمير الأرض المُقَدَّسة التى حَضَنَت ذلك الدين الجديد : دين التوحيد ، إلى أن تَرَعْرَع وقَوِى ، ونما وانتشر ، وقضى على الأوثان والأصنام فى جزيرة العرب أولا ، فلولا هذه البيئة البعيدة عن مُعْتَرَك الحياة الصاخبة بتيارات المدنيات ، وغَطْرَسة الملوك والجبابرة ، لم يُتَح لهذا الدين أن ينمو ويَذيع . وحسبنا دليلا على هذا ما لقيه إبراهيم من اضطهاد بين قومه وعشيرته ، حتى اضطروه إلى الهجرة بدينه من بلاده ، والآية الكريمة :

«رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلاَةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ، وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ » مُفْصِحَة بهذا المعنى أيّ إفصاح .

***

ومن أعظم الأسرار التي ينطوى عليها مَوْسِم الحج ، اجتماع زُرافات من المسلمين ، من جميع الأجناس والآفاق ، في صعيد واحد، وفيهم كثير من سَروات الناس، وأهل الرأى والعَمَل ، يجمع بينهم الإخلاص لدين الله، والطاعة لله وكتابه ورسوله ، كما يشملهم الصفاء والغبطة بهذا اللقاء، والفرح بأخُوة الإسلام ، في عيد ربّاني ، وموسم رُوحاني . ولمثل هذا الاجتماع حكمته الجليلة ، وغايته النبيلة ، ولمثل هذا المؤتمر العالمى الإنسانى تُشد الرّحال ، وتتجه الآمال، فكم زعيم يلتقى بزعيم، ورئيس يقترب من رئيس،وشعارهم أخوة الإسلام، وكلمتهم كلمة الإخلاص والإيمان ، فهل يصعب على أمثال هؤلاء الإخْوَة المتحابين فى الله ، وهم جيران بيت الله، وضيوف رسول الله ، أن يتعاونوا على البر والتقوى، وأن يُدَبِّرُوا الخطط الرشيدة ، ويتخذوا الوسائل الحكيمة ، لتكون كلمة المسلمين هى العليا ،وطريقتهم هى المُثلَى، وليكون المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها جماعة واحدة . تعمل تحت راية القرآن ، لتأييد السلام والعدالة فى العالم ، وهم أحق بذلك وأهله ، كما كان آباؤهم السالفون مِعيار السلام ، وقِسطاس العدالة فى أرجاء الدنيا، عاشوا أعزاء بعقائدهم ، سادة بشجاعتهم وفضائلهم ، نِبراسا للأمم ، هداة للبشر ، بنور الله الذى اصطفاهم ، ونَوَّر بصائرهم .

إن فى موسم الحج لمؤتمرا إسلاميا عاليا، ومَجْمَعا بالقادة والزعماء حافلا، فليفهم المسلمون حكمة الحجّ هذه على حقيقتها، وليتشاورْ ساستُهُمْ وكبراؤهم فى هذا الحَرَم المقدّس ، الذى كان مَهْبِطا لوحْى السماء ، ولْيَدْرُسُوا جميع الشئون الإسلامية ، على أساس من النور الإلهى القرآنى ، والهَدْى النبوى المحمدىّ ، ولْيُصْدِرُوا القرارات التى تكون دُستورا عاما لهم ،

يعلمون به ، حتى يَلْتقوا فى الموسم من قابل . وبهذا يكون الحجّ موسما اجتماعيا خَطِيرا ، يتنافس فى شهوده الشُّهُب اللوامع . من زعماء المسلمين وكبرائهم .

***

أما الفائدة التهذيبية التى يجنيها الحاج من رحلته ، فهى رياضة النفس وتذليلها ، فإن أعمال الحج منذ يشرع الحاج فى توجيه النية ، والنطق بالتلبية ، تُدْخِل فى نفسه شعورا قلبيا بالقُرْب من الله ، ولا يزال هذا الشعور ينمو ويزيد كلما اقترب من الأماكن المقدَّسة ، حتى إذا حل تلك الرِّحاب النَّضِرة ، والساحات المطهَّرة ، وا نغمس فى أداء الأعمال ، شعر بسموّ روحىّ ، وفَيْض إلهى ، يدب فى نفسه ، وينتقل به من حال إلى حال ، حتى ينتهى إلى احتقار سلطان المادة وتأثيره فى النفس ، وهذا الفيض الشعورى تمتزج فيه العناصر الروحية بعضها ببعض . وتتجاوب فى النفس ، وتتبين آثارُها فى الإرادة والعمل ، من تعظيم للدين ، وحب شديد للرسول الأكرم ، صلى الله عليه وسلم ، والسلف الصالح من الأمة ، وغيرة على المجتمع الإسلامى ، ورغبة فى إسعاده ؛ ومن ندم على ماسَبق من التفريط فى جنب الله ، ورغبة فى استدراك مافات فى أزمان الغفلة وغِرَّة الشباب ، من الطاعات والقُرُبات . وهذه الرياضة النفسية ، هى ثمرة الحجّ الكبرى ، حتى إذا انتهت أعماله ، وعاد الحاج إلى وطنه وأهله ، لم يفارقه ذلك الشعور الربّانى . ولا ريب أن كثيرا ممن حَجُّوا مخلصين لله ، تتأثر حياتهم بذلك الشعور الفيّاض ، الذى كسبوه فى أثناء ارتحالهم فى الأراضى المقدسة ، وتلمح فى أخلاقهم الاستقامة ، والإقلاع عن كثير من المساوىء التى كانت تشوب حياتهم قبل الحج . ومثل هذا يسمى الحج المبرور ، الذى يتقبله الله ، ويُعْظم الثواب عليه ، كما جاء فى الحديث عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحج المبرورُ ليس له جزاء إلا الجنة » .

والمبرور : الذى لايخالطه إثم ، أو الذى لارياء فيه وَلا سُمْعة ، وَلا رَفَثَ وَلا فسُوق . وعلامة بِرِّ الحجّ أن يزداد بعده خيرا ، ولا يعاود المعاصى بعد رجوعه[1] .

---

(١) انظر ماجاء فى الحج المبرور فى هذا الكتاب صفحة ٣٣ ، ٣٤

وهكذا كان الحج ، ولا يزال ، دِعامة قوية من دعائم الإسلام ، وفريضة من أعظم فرائض الدين ، وقُربة من أحسن القربات بين الله والعباد .

* * *

على أن فى السفر الطويل الشاقّ إلى أرض الحجاز ، فائدة جليلة ، وهى تعويد المسافر خلال تلك الرحلة ، احتمال كثير من المشقات ، بالتنقل المستمر لأداء المناسك من الطواف والسَّعْى ، والوقوف بعرفات ، والرجوع إلى منى ، ورمى الجمار ، ونقل الأمتعة والأزواد ، ونصب الخيام أو تقويضها ، وإعداد الرواحل أو السيارات إلى غير ذلك من الأعمال الشاقة ولا شك أن بقاء الحاج شهراً أو شهرين أو أكثر على هذه الحال ، يجعله حسن الاستعداد لملاقاة المتاعب والمشاق فى سبيل السفر للتجارة ، أو للنزهة ، أو للحرب ، أو نحو ذلك من الدواعى التى لا تخلو منها حياة الناس . وقد خففت المخترعات الحديثة ، كالسفن السريعة والسيارات ، والطائرات ، كثيرا من متاعب السفر فى البر والبحر والهواء ، وقصّرت المسافات ، وقللت النفقات ، فلا تبلغ متاعب الحجاج اليوم عشر متاعبهم فى قديم الأزمان .

* * *

وبعض الحجّاج يلتمسون مع أداء فريضة الحج فى هذا الموسم ضروبا من النفع المادى ، فينقلون المتاجر من شتى البلاد إلى الحجاز ، ويبيعونها هناك ، ويتزوَّدُون لبلادهم وأهليهم من طرائف الحجاز ، ومما يحمله إليه الناس من سائر البقاع والأصقاع . وليس هذا العمل محرَّما فى الدين ، تقول الآية الكريمة : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ » . وتقول آية أخرى « وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ . لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ » . ومن هذه المنافع التجارة ، التى يقوم عليها الموسم .

ويمكن أن تجعل البلاد المقدسة سوقا إسلامية عامة للتجارة ، كما كانت فى القرون الإسلامية الأولى سوقا من أعظم الأسواق بين الممالك الإسلامية الشرقية والغربية ، أعظم الأسباب لنشر الحضارة والثقافة ، فى أحقاب طويلة ، فقد كان التجار يتحيَّنون موسم

الحج، لينقلوا حاصلات بلادهم ، وثمرات اجتهادهم ، إلى مكة والمدينة، حيث يجتمع العديدُ الأكبر ، فيقبل الناس على اقتناء الطُّرَف والنفائس، من الثياب والحُلِيّ والطنافس والأوانى النحاسية وأنواع الطيب ونحو ذلك ، ويتخذون منها الهدايا للأهل والأصحاب .

وكان العلماء وأصحاب الفنون يلتقون فى الموسم ، فيأخذ بعضهم عن بعض ، ويتبادلون الكتب والآثار العلمية والفنية، وخاصة علماء الحديث ، الذين يجدون فى هذا الموسم أحسن الفرص للرواية والإجازة ، وكان هذا التبادل التجارى والثقافى فى جميع مظاهره من أحسن الوسائل لتعميم الحضارة ، وبعث روح التنافس الجِدّىّ بين المسلمين فى الممالك والأقطار المختلفة

هذا بعض ماظهر لى من حكم الحج وأسراره وفوائده ، وهو بعض ماتشير إليه الآية الكريمة من المنافع ، التى اختص الله بها حُجّاج بيته ، ورُوّاد حَرَمه .

القرى لقاصد أم القرى

والكتاب الذى قدمتُ بين يديه هذه الكلمة الموجزة، هو كتاب القِرَى ، لقاصد أم القُرَى ، وهو من أحسن ماألف فى مناسك الحج ، ويمتاز بصفات :

١ — أنه أجمع كتاب فى موضوعه، وحسبه أنه يشتمل على جميع ماورد فى الحج من الآيات القرآنية ، والنصوص الحديثية ، من كُتب الصحاح الستة : البخارى ، ومسلم ، والموطّأ ، وأبى داود ، والتِّرمذىّ ، والنَّسائى ، ومن غيرها من كتب المسانيد والسنن ، التقط منها أصح مافيها ، مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وسنن سعيد بن منصور ، وأبى حاتم الرازى ، والبيهقى ، وتمّام الرازى ، وأخبار مكة للأزرقى ، ومُثير الغرام لابن الجوزى ، إلى غيرها من كتب السُّنن والمناسك ، مع كثير من أخبار الصالحين والصوفية ، من العُبّاد والزُّهاد .

٢ — وأنه أحسن كتاب رتب أعمال الحج ومناسكه ، ترتيباً علميا دقيقا، فقد فرّق تلك المادة الغزيرة فى أربعين بابا ، وقسم كل باب إلى عدة فصول ، يُرْبِى بعضها على المئة ،

وبعضها لا يجاوز فصلين أو ثلاثة. وهذا الترتيب البارع لموادّ الكتاب يجعله موردا سهلا، قريبا من يد المتناول .

٣ — أنه أجمع كتاب لأحكام الحج ، فهو كتاب حديثٍ وفِقْه ، مثل موطّأ مالك، وجامع أبي عيسى الترمذى . ولكن مؤلفه وهو شافعى المذهب، لا يكتفى ببيان وجهة نظر الشافعية فى استخراج الأحكام من نصوص الأحاديث، بل يُعْنَى بالمذاهب الأخرى المشهورة، كمذهب مالك بن أنس ، ومذهب أهل العراق (أبى حنيفة وتلاميذه) ، ومذهب الإمام أحمد بن حنبل وكذلك يعنى بمذاهب أجلاء الصحابة والتابعين ، من أمثال ابن عباس، وابن عمر ، وبلال ، وجابر ، وعطاء ، والحسن، وطاوس ، وابن المسيب ، والثورى ... الخ

وإذا تعارضت الأحاديث شمر عن ساعديه ، للموازنة والترجيح بينها غالبا ، وأبان عن فقه وأصالة فهم ، دون تعصب لرواية ، أو لإمام من أئمة الحديث أو الفقه ، وإنما يكون رائدُه بيانَ الحق ، ونُصْرَة العلم ، وفى كثير من الأحيان يجتهد فى التوفيق بين الروايات المتعارضة ، خروجاً من إسقاط بعض الروايات الثابتة . ويتبين مبلغُ فقه المؤلف ، وعُلُوّ مرتبته فى الحديث، من قراءة تعليقاته فى مثل باب وجوه أداء النسكين : (الإفراد ، والقران والتمتع) ، فقد أبان فيه عن علم جَمّ، وفهم ثاقب ، ودقة واستقصاء لا مزيد عليهما .

٤ — أنه واضح التأليف ، لم يترك مؤلِّفه فيه موضعا للشك ، أو الغموض : أما نفيه الشك ، فبإسناد جميع الأحاديث إلى رُواتها من الصحابة ، ونسبة كل حديث إلى مصدره من كتب السنة، وبهذا يمكن التحقق من الأحاديث فى مظانها من الكتب، والاطمئنان إلى حال رواتها . وإذا كان الحديث معلولا بعلة ، كشف عن وجه الضعف فيه ، وعزاه إلى المحدث الناقد الذى أعلّه .

وأما نفيه الغموض، فإنه لم يترك فى متون الأحاديث لفظا يغمض على القارئ إلا شرحه وبيّنه ، ولا نَصّا يمكن استنباط حكم منه ، إلا استخرجه ووضحه ، وبيَّنَ وجهه وحُجّته . وقد رأينا أنه يستمد شروحه اللغوية غالباً من كتاب النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير

وأحيانا من صحاح الجوهرى فلم يترك لنا مجالا للشرح إلا فى مواضع قليلة ، يراها القارئ بين الحين والحين ، مبثوثة فى حواشى الكتاب ، أما الأحكام فهو يستمد كثيرا منها مما كتبه أئمة الشافعية كالماوردى وغيره .

النسخ التى اعتمدنا عليها ، ومنهجنا فى تصحيح الكتاب

النسخة المكية (م)

يرجع الفضل الأول فى نشر هذا الكتاب إلى سعادة الشيخ السيد عباس يوسف قَطَّان ، من أعيان الحجازيين ، فقد رغب فى ذلك رغبة شديدة منذ سنين ، وكلف أحد النساخين بمكة كتابة نسخة منه ، فنقلها من نسخة عالم هندى كان بمكة ، يسمى الشيخ عبد الستار ، ويكنى أبا الفيض ، ثم عهد إلى لجنة علمية مؤلفة من حضرات العلماء المحدِّثين بالحجاز : الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، وكيل إمام المسجد المكى ، ومحدِّث الحرم ، ومدرس دار الحديث بمكة ، والشيخ محمود بن على شُوَيْل ، من رجال الحديث والفقه بالمدينة ، والشيخ إبراهيم حمدى مدير مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة عهد إلى حضراتهم فى تصحيح النسخة العباسية ، ومضاهاتها بالنسختين المحفوظتين بمكة ، وهما النسخة العبسرية نسبة (إلى عبد الستار) ، والنسخة الماجدية ، وهى الأصل الذى نقلت عنه نسخة الشيخ عبدالستار ، وهى بيد أسرة المرحوم الشيخ ماجدالكردى ، من كبار تجار الكتب وأصحاب المطابع بمكة

وقد قابلت اللجنة المحترمة النسخة العباسية على النسختين المذكورتين فى عدة مجالس ، وكتبت عليها فى الهوامش تعليقات وتصويبات بمداد أزرق .

حمل سعادة الشيخ عباس قطان هذه النسخة إلى مصر ، راغبا فى طبعها بإحدى مطابعها ، وعرَضها أخيرا على مكتبة المرحوم السيد مصطفى البابى الحلبى الكتبى الشهير ، فعرضتها المكتبة علىّ ، راغبة فى نشرها ، فاشترطت لقبول ذلك بادئ ذى بدء الحصول على النسختين المكيتين ، أو النسخة الماجدية على الأقل ، لأنها أصل للنسختين الأخريين . فوُعدت بذلك ، ثم تعذر وصول شىء من أصول الكتاب من مكة . ولحسن حظ الكتاب ومؤلفه ،

أنى وجدت نسخة منه مخطوطة (رقم ٩٤٧حديث) بدار الكتب المصرية، كتبت بعد المؤلف بنحو مئة سنة فقط ، وبمضاهاة النسخة العباسية بها ، وجدت فروقا كثيرة جدا بينهما : فى الصحة والوضوح ، واستقامة عبارة التأليف ، فاطمأننت أشد الاطمئنان إلى أنه يمكن نشر الكتاب بالاعتماد على هذه النسخة المصرية وإن كانت واحدة . أما النسخة المكية فلم تكن وحدها صالحة لتكون أساسا لنشر الكتاب وطبعه طبعة خالية من التحريف والتصحيف ، الذى يجعل طبعه قليل الفائدة .

ويظهر لى أن نسخ مكة كلها قد أصابها كثير من التحريف والتغيير ، ولعل السبب فى هذا أن المؤلف كان من أئمة الحديث فى مكة ، وكان الناس يأخذون عنه مؤلفاته ويستنسخونها ، ولعل أكثر الناسخين لم يكونوا من العلماء ، وإنما كانوا كتابا مأجورين، فبأيدى هؤلاء الكتاب المتعاقبين وقع التحريف الكثير والتغيير ، وإدخال الطُّرَر فى المُتُون ، وإسقاط بعض الأصول والفصول .

النسخة القاهرية (هـ)

أما نسخة القاهرة فقد بَرِئت من أكثر هذه العيوب ، وامتازت بالوضوح والصحة ، والخلوّ من التغيير ، والحذف والزيادة . وسرّ ذلك أنها قريبة جدا من عصر المؤلف ، ليس بينها وبينه إلا نحو مئة عام . ولذلك جعلتها أساساً لإخراج الكتاب .

تاريخ الفراغ من نسخ هذه النسخة هو يوم الأحد آخر صفر من سنة ثمانين وسبع مئة، وليس عليها اسم ناسخها ولا مالكها ، ولا البلد الذى كتبت فيه . وهى مكتوبة بخط نسخى معتاد. وأرجح أنها كتبت فى مكة لا فى القاهرة ، ثم نقلت إلى مصر. وعلى الصفحة الأولى منها ، فى الزاوية العليا اليسرى ، بجانب اسم الكتاب ، هذه العبارة : « فى نوبة أبى الفيض محمد مرتضى الحسينى ،غفر له بمنه ، آمين » . والسيد محمد مرتضى الحسينى هو العلامة الزَّبيدى صاحب« تاج العروس ،من جواهر القاموس ». ولعل السيد محمد مرتضى هو الذى جلب هذه النسخة من مكة إلى القاهرة ، فى رحلته إلى مصر من بلاده .

وفى دار الكتب المصرية طائفة من الكتب ، تملّكها السيدى محمد مرتضى الحسينى الزبيدى ، وعليها خطه الجميل كذلك .

ولعل من القرائن التى تدل على أن هذه النسخة القاهرية مكية الأصل ، أن كاتبها لايهمز الكلمات المستحقة للهمز ، كما يفعل المكيون قديما وحديثا فى نطقهم وكتابتهم ، متأثرين بلغة قريش ، التى لم تكن تهمز الكلمات ، بل تسهلها ؛ والمغاربة كذلك لايهمزون ، ولو كان خط هذه النسخة مغربيا ، لظننت أنها مغربية ، ولكن خطها نسخى ، قريبة قاعدته من القاعدة المصرية .

ويظهر أن مكتبة السيد محمد مرتضى الحسينى الزّبيدى بعد موته تفرقت فى مدارس ومساجد شتى ، فكان من حظ هذه النسخة أن استقرت فى جامع محرم افندى الشهير بالكردى ، (فى حى الحسينية) بالقاهرة ؛ ثم أضيفت إلى دار الكتب المصرية أخيرا فى ٥ من أكتوبر سنة ١٨٨١ م كما يتضح من العبارة المكتوبة على الصفحة الأولى من الكتاب .

كتبت هذه النسخة على ورق أبيض كَتانى صَفيق متين ، ولم تؤثر فيها السنون الطوال أى تأثير ، فهى لاتزال قوية سليمة من الآفات .

عدد ورقاتها ٢٢٢ ورقة متوسطة الحجم ، وطول المكتوب منها ٢٠ سنتيمترا ، ومسطرتها سبعة وعشرون سطرا ، وعرض السطر ١٤ سنتيمترا ، يحتوى على ست عشرة كلمة فى المتوسط . واسم الكتاب مكتوب بالذهب ، فى مستطيل مُجَدْوَل بالذّهب ، على أرض من اللازَورد الأزرق ، وبداخله نقوش ورسوم بألوان من المداد . وقد أخطأ الكاتب فوضع كلمة « ساكن » فى مكان كلمة « قاصد » ، ولكن اسم الكتاب ورد صحيحا فى المقدمة والخاتمة .

وعندى بعض الشك فى أن المستطيل المذهب الذى فيه اسم الكتاب من صنعة كاتب النسخة . وأرجح أنه كتب أخيرا على ورقة مستقلة ، ثم ألصق فى موضع الاسم الذى يخط الناسخ .

وليس على هذه النسخة سماعات ولا إجازات ، ولا طُرَر مُطولة ، وإنما عليها ، تصحيحات لبعض كلمات فى داخل المتن ، طارئة على خط الكاتب . وعليها علامات إلحاق لتصويبات كتبت بهامش النسخة كتابة رأسية لاأفقية ، وهذه الإصلاحات تدل على أن بعض العلماء المتقنين قرأ النسخة قراءة دقيقة ، واستدرك على الكاتب أخطاء، أصلحها هو بقلمه . ولذلك جاءت سليمة ، خالية من الشوائب التى وجدت فى النسخة م .

وقد أغنانى العمل على هذه النسخة ، عن كتابة كثير من التعليقات ، لتحرير المُشْتَبَه من الألفاظ ، لأن جَمْهرة التحريفات والمواضع التى يُشْتَبَه فيها فى النسخة م جاءت فيها واضحة مثل فَلَق الصبح . فاعتقدت أن تدوين نتائج المقارنة بين النسختين عَبَث ، ليس له أية قيمة علمية ، وهو تثقيل للكتاب بالحواشى والتعليقات ، التى لاغناء فيها ، وبخاصة أن النسخة م التى بأيدينا ، ليست أصلا أصيلا ، وإنما هى صورة من صورة من نسخة أصيلة وهى النسخة الماجدية ، وهذه بعيدة عنا ، ولو أُتيح لنا رؤيتها ، أو رؤية النسخة العَبْسَرِيَّة لأمكنت الموازنة والمقارنة بينهما ، ولو اعتمدت النسخة العباسية م للطبع ، حتى مع ما أضافته إليها اللجنة من التصويبات الكثيرة لاستغرقت تعليقات الكتاب وحواشيه ثلث حجمه على الأقل أو نصفه ، ولكان ذلك عبئا ثقيلا على القارئ العادى ، الذى يريد هذا الكتاب ليقرأه فى سهولة ووضوح ، ويجعله دليلا سريعا لحجه ونسكه .

على أننى لم أُغفل من حسابنا النسخة العباسية م ، وإنما عولت عليها فى تحرير المشتبه من الألفاظ والعبارات أحيانا ، فكانت لى أصدق عون ، كما عولت على تقييدات اللجنة المحترمة ، من المحدِّثين الحجازيين الأعلام ، وقَيَّدت فى هوامش هذه الطبعة ماأخذته عنهم من فوائد وتحقيقات ، وعزوتها إليهم غالباً بقولى:« وهو من تصويبات اللجنة المكية » : إعترافا بالفضل لصاحبه .

ونسبت بعض الفوائد والتعليقات إلى نسخة أبى الفيض ، وهو الشيخ عبد الستار الهندى ؛ وكان قد اشتبهت علىّ كنيته ، فحسبته أبا الفيض محمد مرتضى الحسينى ، إلى أن نبهنى حضرة العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة فى كتاب منه إلىَّ ، أن « أبا الفيض كنية

أحد علماء مكة : الشيخ عبد الستار الهندى ، صاحب الأصل المنقول عنه ، وقد توفى من بضع سنين »[١] .

وإنى إذ أكتب هذه المقدمة لهذا السفر النفيس ، أرجو من أهل العلم والفضل والتحقيق ، فى البلاد الإسلامية عامة ، ألا يضنوا على بملاحظاتهم ، وتصويباتهم لماعسى أن يكون قد فَرَط من خطأ لم أتبينه ، وخاصة من بيدهم نسخة مخطوطة من الكتاب ، أو من يستطيعون مراجعة الأحاديث على بعض كتب السنة التى ليست بيدى ؛ فإنى لم آل جهدا فى معارضة الكتاب بأصول كتب السنة المطبوعة المخطوطة ؛ حتى استقام لى مافيه من مَيَل ، وأُصْلِحَ ماوقع من خَلَل ، وبالله العصمة من الخطأ والزلل ، وإياه أستعين ، وعليه أتوكل .

ولا بُدّ لى هنا من إشارة إلى شىء يعرفه العلماء المتخصصون فى دراسة الحديث ، وهو أن الأحاديث الواردة فى متن الكتاب ، قد تختلف عبارتها قليلا أو كثيرا عن عبارة مايقع لبعض القراء من نسخ الأصول ، التى عُزيت إليها الأحاديث . ومجرد هذا الاختلاف لايدل على أن تحريفا وقع فى هذا الكتاب ، لأن كتب السنة قد حملها عن أصحابها تلاميذ مختلفون فى التجويد ، والإتقان فى النقل ، وقد ينفرد بعضهم برواية أشياء لم يروها غيره ممن شاركه فى السماع على صاحب الأصل ، وقد ذاعت الأصول الحديثية على مابينها من اختلاف بين الناس ، فلذلك تختلف عبارة الأحاديث بحسب اختلاف النسخ المنقول عنها . ومن أمثلة ذلك أن الموطأ مثلا نقِلَ عن الإمام مالك بعدة روايات ، أشهرها رواية يحيى ابن يحيى الليثى . والبخارى له تسع روايات ، وكذا غيرهما من كتب السنة ، وقد يجد الإنسان حديثا فى بعض نسخ الموطأ ، ولكنه لايجده فى نسخة يحيى بن يحيى . وقد نقل المؤلف عن صحيح مسلم أحاديث لم أجدها موافقة تمام الموافقة لنسخة مسلم المطبوعة فى مصر وعليها شرح النووى . وقد نبهت على ذلك فى صفحة ٢٨ من هذا الكتاب .

---

(١) وانظر الحاشية رقم (١ بصفحة ٣٠ من هذا الكتاب) .

هذا ما أردت بيانه لا لعلماء الحديث المتخصصين ، وإنما بينت للقارئ غير المتخصص الذى يريد أن يستفيد فائدة عملية من الكتاب ، فقد ينظر فيجد حديثا منسوبا إلى البخارى أو مسلم أو غيرهما ، فإذا ضاهاه بما فى نسخة أخرى من البخارى أو مسلم وجد اختلافا فى بعض العبارة ، فظن أن فى الكتاب تحريفا من المؤلف أو الناسخ أو الناشر ، وكلهم بَرَاء .

من أجل هذا كانت طريقتى فى تصحيح هذا الكتاب ، أنى عند الاشتباه أعرض الموضع على المظانّ التى أخذ منها المؤلف ، من كتب الأحاديث أو الأخبار ، أو كتب الرجال ؛ فإنْ قَطَعْتُ بوجود خَلَل أو خطأ فى المتن أو الرواية ، أصلحته بدون تردّد ، مع التنبيه عليه . وإن لم أستطع القطع بالخطأ ، وكان هناك احتمال لما فى أصل الكتاب ولغيره أبقيت النصّ الذى أورده المؤلف على حاله ، لجواز أن يكون محل الشبهة أو الخلاف رواية ثابتة فى نسخة اعتمدها المؤلف أو غيره من العلماء .

وقد أستعين على تصحيح بعض الروايات بمناقشة الشراح للأحاديث وبيان أحكامها ، كالنووى على مسلم ، والقسطلانى وفتح البارى على البخارى وغيرهم .

مؤلف الكتاب

مؤلف هذا الكتاب أحد أعلام المحدثين وفقهاء الشافعية، الحافظ القدوة، أحمد ابن عبد الله، محب الدين الطبري، أبو العباس وأبو جعفر[1]؛ فرع دوحة كبيرة من دوحات الشرف والرياسة في العلم والحسب. ينتهي نسبهم إلى الحسين بن علي أبي طالب رسخت أصولهم في طبرستان من بلاد العجم في الشرق، وامتدت فروعهم إلى أم القرى في بلاد الحجاز، وتوارث هو وبنو أعمامه وأبناؤهم وأحفادهم، مناصب التدريس والقضاء والخطابة وإمامة الحرم المكي نحو ستة قرون، وكانوا أكبر أصحاب البيوتات بمكة، حتى كان الأشراف حكام مكة لا يعدلون بهم أحدا في الشرف والصهر والنسب. وكان نساء هذه الأسرة يبارين فحول الرجال في رفع منار العلم، والاستباق إلى غايات المجد، حتى خلد التاريخ ذكرهن في الغابرين.

قال الفاسي مؤرخ مكة في كتابه «العقد الثمين» في الورقة (١٢ وجه): وله تواليف حسنة في فنون العلم، إلا أنه وقع له في بعض كتبه الحديثية شيء لا يستحسن، وهو أن ضمنها أحاديث ضعيفة وموضوعة في فضائل الأعمال، وفضائل الصحابة رضي الله عنهم، ومن غير تنبيه على ذلك، ولا ذكر إسنادها ليعلم منه حالها، وغاية ما صنع أن يقول: أخرجه فلان، ويسمي الطبراني مثلا وغيره من مؤلفي الكتب التي أخرج منها الحديث المشار إليه، وكان حقه أن يخرج الحديث بسنده، في الكتاب الذي أخرجه، ليسلم بذلك من الانتقاد، كما سلم به مؤلف الكتاب الذي أخرج منه المحب الطبري الحديث الذي خرجه. أو يقول: أخرجه الطبراني بسند ضعيف، كما صنع غير واحد من المحدثين، في بيان حكم سند الحديث الذي يريدون إخراجه، أو ذكره بسند المؤلف الذي يخرجونه من كتابه.

---

(١) لم يكنه بأبي جعفر إلا السيد محمد مرتضى الزبيدي في تاج العروس. وسيأتي كلامه.

ونتقل هنا من التاريخ شهادات تستحق أن تكتب بأحرف من نور، عن المؤلف وأسرته التي طبّقت شهرتها الخافقين.

١

نقل المولى محمد المُحِبِّي صاحب « خُلاصة الأثر، في أعيان القرن الحادى عَشر » نسب أُسْرة الطَّبريين، في ترجمة عبد القادر بن محمد بن يحيي الطَّبرىّ، فقال[1] :

« عبد القادر بن يحيي بن مُكَرَّم بن مُحب الدين بن رَضِيّ الدين بن مُحب الدين ابن شهاب الدين بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن علي بن فارس بن يوسف بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الواحد بن موسى بن إبراهيم ابن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين السِّبْط بن عليّ بن أبي طالب، رضى الله تعالى عنه، الحُسَيْنى، الطبرِىّ المكىّ، الشافعِىّ، إمام أئمة الحجاز ».

٢

ونَسَبُ هذه الأسرة إلى علىّ بن أبي طالب مُتَّفَق عليه عند جماعة من المؤرخين المكِّيين : « فإن الحافظ العُمدة سِراج الدين عمرَ بن فَهد، مؤرِّخ مكة، ترجم أبا بكر ابن محمدٍ الطَّبرىّ [الجد الثانى للمؤلف] ونَسَبَه فى كتاب: « التَّبْيين، فى تراجم الطَّبريين » بهذا النسب. ووُجِد ذلك بخط الحافظ العُمدة المحدِّث، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الوادى آشى، وبخط الشيخ تقِىّ الدين بن فهد، وذكر أنه وجده بخط رَضِىِّ الدين بن المحبّ الطَّبرىّ وسرده كذلك السراج الفَهْدِيّ فى معجمه وذَيْله على تاريخ الفاسِيّ، المُسَمَّى : « الدُّر الكمين، بذيل العِقد الثمين »، عند ترجمة الإمام مُحِبّ الدين الطبرىّ. وذكره فى ترجمة المذكور أيضا، الشيخ عز الدين بن فَهد فى مُعْجمه، وفى كتابه المسمَّى : « نزهة ذوى الأحلام، بأخبار الخُطباء والأئمة وقُضَاة بلد الله الحرام ». وساقه أيضا الشيخ الرحلةُ جار الله بن فهد فى معجمه المسمى: « نوافح النَّفْح المِسْكىّ، بمُعْجَم جار الله بن فهد المكى»

(١) الجزء الثانى صفحة ٤٥٧ .

عند ترجمة شيخه الإمام محيي الدين الطبريّ ؛ وفى كتابه المسمى : « القول المؤتلف ، فى الخمسة البيوت المنسوبين للشَّرَف » .

٣

وقال المولى محمد المحبّي فى مواضع متفرقة من تلك الترجمة « والطَّبريُّون بيت علم وشرف ، مشهورون فى مشارق الأرض ومغاربها ، وهم أقدم ذوى البيوتات بمكة » .. « وإن أول من قَدِم مكة منهم الشيخ رضيّ الدين أبو بكر محمد بن أبى بكر بن علىّ ابن فارس الحُسَيْنيّ الطَّبريّ ، قيل سنةسبعين وخمس مئة ، أوفى التى بعدها ،وانقطع بها، وزار النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وسأل الله تعالى عنده أولادا علماء هُدَاة مَرْضِيِّين ، فوُلد له سبعة أولاد ، وهم : محمد ، وأحمد ،وعلىّ ، وإبراهيم ،وإسماعيل ، وإسحاق ،ويعقوب وكانوا كلهم فُقهاء عُلَماء مدرسين . .

وكان دخول القضاء وإمامة مقام إبراهيم فى بيتهم سنة ثلاث وسبعين وست مئة ، كما ذكره النجم بن فهد فى تاريخه: « إتحاف الورى ، بأخبار أمّ القُرَى » وذكره الفاسيّ فى كتابه : « العِقد الثمين ، فى تاريخ بلد الله الأمين » . ولا تزال إمامة المقام المذكور مخصوصة بهم ، لامدخَل معهم فى ذلك لأجنبي ، وكل من كَمَلَ منهم للمباشرة يباشر ، ولا يحتاج إلى إذن جديد ، لوقوع الإذن المُطْلَق لهم من زمن السلاطين السابقين ، والأشراف المتقدمين » .

« وكان منصب الخطابة قديما ينتقل بمكة فى ثلاثة بيوت: الطَّبريين ، والظَّهيريين ، والنُّوَيْرِيِّين . وبيت الطَّبريّ أقدمهم فى ذلك ، كما يُعْلَم من كتب التواريخ القديمة . ومن خطباء الطبريين : المُحِبُّ الطَّبرى ، والبهاء الطَّبرى » .

« ولبنى الطبريّ مزيد التقوَى والوَرَع والصَّلاح ، وتَوَفّر أسباب الخير والفلاح ، وزيادة الألفة بينهم وبين وُلاة مكة المشرّفة ، والتراسُل بينهم بالأشعار الحسنة اللطيفة ، مما هو مذكور فى التواريخ المذكورة وغيرها ، حتى إن تلك الألفة بينهم اقتضت المواصلة

بالمصاهرة ، وأكملت ماهو من أسباب المُفاخرة ، فقد نقل الفاسيّ أن زينب بنت قاضى مكة الشهاب أحمد بن قاضيها أيضا الجمال محمد الطبريّ ، كانت زوجة للشريف عَجْلان صاحب مكة سنة سبعين وسبع مئة ... ومن طالع « العِقد الثمين » عَلِم مالهم من المناقب ، وما اشتملوا عليه من المناصب » .

٤

وقال العلامة شمس الدين الذهَبِيّ فى ترجمة المؤلف ، فى كتابه : « تذكرة الحفاظ » طبع حيدر أباد (ج ٤ ص ٢٥٥) :

« الإمام المحدِّث المُفْتِي ،فقيه الحَرَم ، محبُّ الدين أبو العباس أحمد بن عبدالله بن محمد ابن أبى بكر الطَّبرىُّ، ثم المكىّ، الشافعىّ، مُصَنِّف الأحكام. ولد سنة خمس عشرة وستمائة وسَمِع من أبى الحسن بن المُقَيِّر البغدادىّ ، وابن الجُمَّيْزِىّ ، وشُعيب الزعفرانى ، وعبد الرحمن بن أبى حِزْمِىّ، وجماعة ، وتَفَقَّه ، ودَرَّس ، وأفتى ، وصَنَّف ، وكان شيخ الشافعية ، ومحدِّث الحجاز .

رَوَى عنه الدِّمْياطىُّ من نظمه، وأبو الحسن العطَّار ، وأبو محمد بن البِرْزالى،وآخرون . وكان إماما صالحا زاهدا كبير الشأن . روى عنه أيضا ولده قاضى مكة ، وكتب إلىّ بمرْوِيَّاته . توفى فى جُمَادى الأولى سنة أربع وسبعين وست مئة »

٥

وقال السُّبْكى فى طبقات الشافعية (طبعة السعادة بالقاهرة. ج ٥ ص ٨ ، ٩) :

« أحمد بن عبد الله بن محمدبن أبى بكر بن محمد بن إبراهيم ، الحافظ أبو العباس مُحِبُّ الدين الطبرى ، ثم المكى ، شيخ الحرم ، وحافظ الحجاز بلا مُدافَعة ، مولده سنة عشر[1] وستمائة فى جمادى الآخرة

---

(١) تقدم فى كلام الذهبى أنه ولد سنة ست عشرة وست مئة . والصواب أن ميلادة سنة خمس عشرة وستمائة كما فى العقد الثمين للفاسى .